الحويلة: وزارة الخارجية قامت بجهود استثنائية تجاه المواطنين العالقين بالخارج

رياض عواد

أشاد النائب الدكتور محمد هادي الحويلة بجهود وزارة الخارجية على ما تقوم به في مواجهة تداعيات كورونا والعمل على توفير احتياجات المواطنين في الخارج والتنسيق لإعادتهم معربًا عن الشكر والتقدير لتلك الجهود. وقال الحويلة في بيان صحفي إن وزارة الخارجية وعلى رأسها الشيخ د.أحمد ناصر الصباح ونائب وزير الخارجية الأخ خالد الجارالله قامت بجهود استثنائية لمواكبة ما يمر به العالم من ظروف.

وأشار إلى العمل الدبلوماسي المكثف لوزارة الخارجية عبر بعثاتنا في الخارج من أجل التواصل مع المواطنين بالخارج وتوفير سكن ملائم لهم ووجباتهم. وأضاف الحويلة أن وزارة الخارجية عملت عبر منظومة متكاملة بالداخل والخارج وبالتنسيق مع السلطات الصحية على خطة الإجلاء الأولى والآن تعمل على تجهيز المرحلة الثانية التي ستكون أكبر وستنطلق قريبًا جدًا بإذن الله.

د. محمد الحويله

الدمخي: أزمة كورونا ستوحد الكويتيين والعفو عن كل ما سلف

قال النائب د.عادل الدمخي ننتظر سرعة إعادة كل المواطنين في الخارج إلى البلد بعد استكمال تهيئة الظروف اللازمة وبما يتوافق مع المعايير التي حددتها السلطات الصحية. وأضاف الدمخي بالنسبة للأخوة المهجرين فإن اليوم هو وقت العفو عن الجميع سواء من كان في تركيا او في دول اخرى فنحن بحاجة الى التلاحم والتعاون والوحدة ورص الصفوف.

واكد الدمخي على ان الوضع الراهن مأساوي على الجميع ، فالوضع الصحي لا يحتمل ولا نرضى لأي كان الإصابة في هذا الوباء في جميع دول العالم حتى لو كنا نختلف معه.

وقال الدمخي هذا الوباء سيكون سببا ان شاء الله في وحدة الكويتيين والعفو عن كل ما سلف ، وبناء عليه نطلق دعوة عامة للمصالحة السياسية.

عادل الدمخي

الطبطبائي يطالب الحكومة بحلول مناسبة لتعزيز الميزانية بعيدًا عن «الدين العام»

طالب النائب عمر الطبطبائي الحكومة بحلول مناسبة لقضية عجز الميزانية بعيدًا عن الدين العام، مطمئنًا بأن الحالة الاقتصادية للدولة متينة وتحوز تصنيفًا ائتمانيًا قويًا.

وأوضح الطبطبائي في تصريح أنه « يجب علينا أن نفرق بين إيرادات الدولة ومصروفاتها التي تشكل الميزانية والحالة الاقتصادية للدولة، وأن ما تم ذكره أمس مفهومان مختلفان تمامًا، مضيفًا «أبشر أهل الكويت بأن الحالة الاقتصادية للدولة سليمة ومتينة وأصولنا السيادية الخارجية لله الحمد متوفرة».

وأضاف «لكننا اليوم نواجه هبوطًا في إيرادات الدولة نتيجة لانخفاض أسعار النفط الذي يشكل 90٪ من إيرادات الحكومة، ومثال على ذلك قبل 6 أشهر كان سعر البرميل من 60 إلى 70 دولارًا واليوم قيمة البرميل ما بين 20 إلى 25 دولارًا، وقبل أسبوعين وصل 16 دولارًا، وهذا يدل على أن هناك خللًا حقيقيًا في الهيكلة الاقتصادية الحكومية الذي لم تعالجه».

ولفت إلى تقديمه وعدد من النواب في السنوات السابقة الكثير من الاقتراحات بقوانين لتقوية ميزانية الدولة، فيما اقتصر الحل الحكومي على الاقتراض وتقدمت بمشروع الدين العام، لتعويض الهبوط في إيرادات الميزانية، مؤكدًا رفضه المشروع من قبل أزمة كورونا حيث تقدمت به الحكومة سابقًا وكان بقيمة 25 مليار دينار.

وأضاف الطبطبائي أن «التأويل الذي حصل بأننا نخوف الشعب لإقرار قانون الدين العام فهذا الكلام عار عن الصحة، وأؤكد أن الحكومة عاجزة وهي غير قادرة على إدارة الملف المالي في الدولة لأنها أتت فقط بحل وحيد، وفي المقابل نجدها اليوم مبدعة في الأمور الصحية ونحن داعمون لها ولكن هذا لا يعني أن نغض النظر عن الأمور المالية» .

وبين أن « أزمة كورونا أدخلت العالم كله في أزمة اقتصادية كبيرة ونحن لسنا بمعزل عن ذلك خصوصًا أننا نعتمد على مورد واحد لا نستطيع أن نتحكم بسعره، نعم أؤكد بأن اقتصادنا متين ولكنه على شكل استثمارات «أصول سندات أسهم عقارات صناديق ومحافظ استثمارية من الصعب تسييلها في الوقت الراهن حتى لا يكون هناك خسائر مادية.

وطالب الطبطبائي الحكومة بأن تدرس حلولًا متنوعة لتغطية أي عجز في الميزانية بعيدًا عن الدين العام بتوفير السيولة المطلوبة من صندوق الأجيال أو مؤسسات الدولة التي تملك السيولة مثل الصندوق الكويتي للتنمية الذي نحيي دوره وندعمه».

عمر الطبطبائي

وأشار إلى تقديمه اقتراحًا بقانون بأن يكون صرف هذا الصندوق 40٪ من أمواله للمشاريع في الكويت ومساعدة الميزانية و60٪ الأخرى في الخارج متمنيًا أن تقوم اللجنة التشريعية بدراسته في أقرب وقت وإدراجه على جدول أعمال مجلس الأمة.

وأضاف أن «من بين الحلول المقترحة الاستفادة من الأرباح المحتجزة التي لو تستردها وزارة المالية لن يكون لدينا عجوزات وهي تشكل مبالغ كبيرة جدًا، لذلك أطمئن أهل الكويت بأن الحكومة إذا عملت على استرداد الأرباح المحتجزة فلن تكون لدينا مشاكل مالية إنما يتم تعزيز الميزانية، كل ذلك كفيل بتعزيز المركز المالي للدولة» .

وأكد أن لجوء الحكومة للدين العام بسبب أن حالة الميزانية سيئة وليس الاقتصاد بشكل عام بسبب الهدر في الأموال العامة وسوء الإدارة والتبذير بالإنفاق والاعتماد على مورد واحد والفساد المستشري وعدم ترشيد الإنفاق، معربًا عن رفضه بأن يدفع المواطن الثمن.

وأكد الطبطبائي قيامه بالدور الرقابي بشأن الهدر في أموال المشاريع من خلال استجوابين سابقين لوزيري النفط والإسكان بسبب الهدر على مشاريع لا نحتاج إليها، مشيرًا إلى أن مشروع الحكومة للدين العام سيئ لا يحدد أوجه الصرف فقط عناوين رئيسية مثال نود أن نمول «المشاريع الرأس مالية» دون تعريفها ما هي، وما تأثيرها على الاقتصاد الكويتي؟

وأضاف أن « السؤال الأهم كيف نضمن أن الحكومة لن تصرف هذا القرض على عقود استشارية مليونية «كالبنك الدولي»؟ وذلك بعد الإدارة الموفقة للعقليات الكويتية لأزمة كورونا والذي تحدث عن نجاحها كل دول العالم «.

وقال الطبطبائي القطاع النفطي لديه عقد مع شركة «شل» بقيمة أكثر من 6 مليارات لزيادة الإنتاج، وكانت نتيجة ذلك نزول إنتاجنا، لذلك طلبنا معرفة أوجه الصرف لهذا القرض الذي نحن رافضون له والذي أتت به الحكومة أمس وهو الخطة والحل الوحيد لديها، هناك أرباح محتجزة على وزير المالية استرجاعها وعدم الدخول في دوامة الديون «.

وأكد أن «الحلول موجودة لدعم الميزانية وعلى الحكومة أن تأخذ وتبادر وتسمع من النواب الذين قدموا الحلول المنطقية، وعدم المقارنة ما بين هذه الأزمة والأزمة التي مرت بها الكويت إبان الغزو.

وتابع أن «هناك فرقًا بين الأمرين ففي الغزو كانت هناك إدارة ناجحة لاستثماراتنا الخارجية وكانت المشكلة ليست عالمية، والشعب عاش في تلك الحقبة مما حققته استثماراتنا الخارجية، وكذلك المصاريف في ذلك الوقت كانت أقل من المصاريف اليوم، شتان ما بين الحقبتين هذا مثال بغير محله» .

وتابع الطبطبائي «أبشر أهل الكويت أن اقتصادنا متين، ويجب عدم غض النظر عن الفساد الذي يحصل في ظل أزمة كورونا، خصوصًا موضوع بنك وربة الذي كلف الدولة ملايين بسبب الإدارة التي لم تتخذ الإجراءات والقرارات الصحيحة، وعلى الحكومة محاسبة تجار الإقامات ومن تاجر بالبشر وتحميله تكاليف تذاكر مخالفي الإقامة وعدم تحميلها المال العام «.

واختتم الطبطبائي تصريحه قائلًا «أطمئن أهل الكويت بأنه إذا الحكومة وضعت الحلول المناسبة واستردت الأموال المحتجزة فسوف نعبر لبر الأمان ولكن عليها التحرك وألّا تقف عند مشروع الدين العام لأنه مرفوض